### وفد من حماس يجري محادثات في القاهرة

# ابو مازن يشدد على ضرورة انسجام الحكومة الجديدة مع كافة الالتزامات الفلسطينية ومصر تقول انه يشترط على حماس الاعتراف باسرائيل ونبذ العنف لتشكيل الحكومة

■ عمان ـ القاهرة ـ ا ف ب ـ يو بي آي: وسط اجواء متوترة قبيل تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بعد فوز حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية، وجهت مصر امس رسالة قوية الى الحركة بضرورة نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام اتفاقيات السلام السابقة معها بما فيها خطة خارطة الطريق.

الا أن مسؤولا فلسطينيا في الوفد، الذي رافق الرئيس الفلسطيني محمود عباس في زيارته الى القاهرة التي اختتمت امس، نفى ان يكون عباس قد طالب خلال اجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك «حماس» بالتخلي عن العنف او الاعتراف باسرائيل كشرط لتشكيل الحكومة الجديدة.

وقال المسؤول الفلسطيني الذي فضل عدم الكشف عن هويته ليونايتد برس انترناشونال ان عباس سيجري مشاورات مع قيادات حماس في غزة غدا الجمعة لبحث تشكيل الحكومة الفلسطينية.

هذا وقد اعلن رئيس السلطة الفلسطينية فور وصوله الى مطار عمان امس قادما من القاهرة ان كل حكومة فلسطينية «يجب ان تكون منسجمة تماما مع السياسة والالتزامات الفلسطينية من اوسلو حتى خريطة الطريق».

ونقلت وكالة الانباء الاردنية الرسمية (بترا) عنه قوله «حتى يكون هناك انسجام كامل في السلطة الفلسطينية، فان هذه الامور يجب ان تراعى حتى نتمكن من العمل السياسي وصولا الى الدولة الفلسطينية».

وردا على سؤال حول مستقبل العملية السياسية بعد فوز حماس، اجاب عباس ان «فوز حماس سيأتي بها الى الحكومة (..) وهذا شيء مرحب به ونرجو الله ان يوفقوا في استكمال المسيرة والوصول الى شاطئ الامان».

وكان مسؤول في وزارة الخارجية الاسرائيلية قد قال امس في القاهرة ان محمود عباس (ابو مازن) أبلغ المسؤولين المصريين بأنه لن يكلف حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة الا اذا تخلت عن العنف.

واضاف المسؤول، الذي يرافق وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني في زيارتها للقاهرة، أن مدير المخابرات المصرية عمر سليمان نقل عن عباس هذا القرار وأبلغه لمبارك خلال اجتماعه به.

وقال سليمان للصحافيين عقب القمة المصرية ـ الفلسطينية «لن يتكلم معهم (حماس) أي احد قبل ان يتخلوا عن العنف ويعترفوا باسرائيل ويقبلوا بالاتفاقيات بما فيها خارطة الطريق».

واضاف سليمان «هؤلاء (حماس) اشخاص راديكاليون. الا اننا يجب ان نحاول اقناعهم بتغيير مواقفهم. ينبغي ان ندرك ان عملية تغيير مواقفهم بنسبة 180 درجة هي عملية صعبة وستأخذ ستة شهور أو أكثر».

وتابع انه لم يلتق خلال وجوده في دمشق الثلاثاء مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

من جانبه، أكد سليمان عواد الناطق الرئاسي المصري ان «مرجعيات السلام ثابتة أيا كان الفائز في الانتخابات الاسرائيلية او الفلسطينية.. هناك مرجعيات ثابتة ينبغي للجميع الالتزام بها».

واضاف عواد ان الرئيس الفلسطيني السابق ياسرعرفات «عدل موقفه وليس هناك ما يحول ان يعدل القادة السياسيون الاذكياء من مواقفهم ويتصرفون على ضوء ذلك».

واوضح عواد ان «هناك اجماعا وتوافقا دوليا على ضرورة التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية وتسوية النزاع».

وأشار إلى أن عباس «كان يفكر بالاستقالة ولكن الرئيس مبارك اثناه عن ذلك وشجعه على المضي في ولايته حتى عام 2009».

وقال عواد «ان السلطة (الفلسطينية) باقية. وابو مازن باق. وحجب المساعدات سيكون عقابا على خيار ديمقراطي».

وأكد وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط امس الاربعاء انه لن يتم التعامل مع حماس حتى تتخلى عن العنف.

وقال ابو الغيط للصحافيين «عندما تجلس في البرلمان (الفلسطيني) فانت تتحدث بلسانك وليس بالبندقية»، مشددا ان على حماس «الانطلاق من الواقع» اذا ارادت حكم السلطة الفلسطينية».

ويمكن اعتبار تصريحات سليمان وعواد وابو الغيط كمؤشر على الكيفية التي ستتعامل بها بعض الحكومات العربية مع اكتساح حركة «حماس» لمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التي جرت الاسبوع الماضي.

وكان العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني وجه بعد لقائه عباس الثلاثاء دعوة الى «حماس» الى العمل ضمن اطار الاتفاقات الدولية وخاصة معاهدة اوسلو لعام 1993 وخطة خارطة الطريق الا انه ناشد الدول المانحة بعدم قطع المساعدات الاقتصادية عن الفلسطينيين.

هذا وقد توجه امس الى القاهرة قياديون في حركة «حماس» يترأسهم سعيد صيام عضو المجلس التشريعي عن غزة حيث سيلتقون مع مسؤولين في العاصمة المصرية.

ورفضت مصادر امنية مصرية الافصاح عما اذا كان مسؤولو حماس سيلتقون خالد مشعل بالقاهرة او سيسافرون للاجتماع به في دمشق، مقره الدائم.

وكان سامي ابو زهري الناطق الرسمي باسم حماس قد اوضح امس أن قياديي حماس سيبحثون مع قادتها في الخارج تطورات الاوضاع في الساحة السياسية.

الرئيسان المصري حسني مبارك والفلسطيني محمود عباس اثناء اجتماعهما في القاهرة امس (رويترز)

الا ان عواد قال ان مشعل سيلتقي الرئيس المصري قريبا بالقاهرة.

ورفضت حماس امس دعوة الرئيس الامريكي جورج بوش لها بالقاء السلاح بعد اكتساحها لمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التي جرت الاسبوع الماضي.

وقال أبو زهري ان المقاومة حق مشروع للدفاع عن النفس في مواجهة العدوان.

وتهدد الولايات المتحدة واوروبا بقطع المساعدات الاقتصادية عن الفلسطينيين في حالة اصرار «حماس» على الاحتفاظ بمبدأ تدمير دولة اسرائيل في ميثاقها الداخلي.

كما دعت اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الاوسط والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة حماس الى نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل إذا كانت سوف تشارك في حكومة فلسطينية.

وأكدت اللجنة الرباعية في ختام اجتماعها بلندن يوم الاثنين الماضي ان المعونات الخارجية لن تستمر ما لم تتخل «حماس» عن العنف والعمليات الفدائية وتلتزم بالاتفاقيات السابقة بما فيها خطة خريطة الطريق. ويقدم الاوروبيون والامريكيون حوالي 900 مليون دولار كمساعدات سنويا الى السلطة الفلسطينية.

كما طالب ابو الغيط يوم الاثنين الماضي بتقديم الدعم المالي الى رئيس السلطة الفلسطينية في محاولة لايجاد حل وسط للازمة. وينص القانون الفلسطيني على تبعية الاجهزة الادارية والامنية لرئيس الحكومة وليس رئيس السلطة.

وكانت فتح قد اعلنت انها لن تشارك في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

واوضح النائب محمد دحلان، عضو المجلس الثوري لحركة فتح في مؤتمر صحافي امس أن موقف فتح بعدم المشاركة في حكومة تشكلها «حماس» قد يكون نهائياً لعدة اعتبارات أهمها «اختلاف برنامج فتح برنامج حماس اختلافاً جوهرياً في كافة النواحي».

ونقلت وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية (وفا) عن دحلان قوله انه لا يوجد هناك قواسم مشتركة بين برنامج فتح وبرنامج حماس، مشيراً إلى أن تصريحات حماس الحالية تختلف عن تصريحاتهم المبدئية التي سبقت العملية الانتخابية.

## حماس مستعدة لمناقشة المجتمع الدولي بخصوص هدنة في العمليات ضد اسرائيل

■ دمشق ـ اف ب: اعلن المسؤول في حركة حماس موسى ابو مرزوق امس الاربعاء في تصريح لوكالة فرانس برس في دمشق ان الحركة مستعدة لان تناقش مع المجتمع الدولي هدنة في العمليات ضد اهداف اسرائيلية.

وقال ابو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحماس، ان «الهدنة ليست بالطرح الجديد، وهي مطروحة منذ عشر سنوات وما زالت احد الخيارات التي يمكن التحدث عنها مع المجتمع الدولي». واضاف ان «حماس ملتزمة بالتهدئة منذ اذار (مارس).

ورفض ابو مرزوق اي شروط لتشكيل حكومة فلسطينية.

وقال «لا يعقل من اي مسؤول عربي او فلسطيني محب للسلام والخيار الديمقراطي ان يضع هذه الاشتراطات مسبقا لشعب تحت الاحتلال. هذا الكلام معناه انهم يريدون ان تعلن حماس هزيمتها وان تتخلى عن مبادئها وهذا صعب».

وكان ابو مرزوق يرد على تصريحات مدير الاستخبارات المصرية اللواء عمر سليمان ومفادها ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس يشترط على حركة حماس الالتزام بالاعتراف باسرائيل ونبذ العنف واحترام كل الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل، لتكليفها تشكيل الحكومة الفلسطينية.

## توتر في اجواء حركتي «فتح» و«حماس» واتهامات متبادلة باستهداف عناصر من الجانبين

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية امس ان التوتر يسود الاجواء بين حركتي «فتح» و«حماس» بقطاع غزة في ظل اتهامات متبادلة باستهداف عناصر من الحركتين. واتهم مدير جهاز الامن الوقائي السابق في قطاع غزة سليمان أبو مطلق وأحد مرشحي حركة «فتح» للانتخابات التشريعية عن خان يونس بان «حماس» تقف وراء محاولة اغتياله فجر امس. وكانت عبوة ناسفة موجهة عن بعد انفجرت فجر امس أمام مدخل أبو مطلق. وقال أبو مطلق إن «حماس» مسؤولة عن «هذا العمل الصبياني» الذي استهدف إشعال نيران «صراع داخلي» مع حركة «فتح» الحاكمة سابقا في الاراضي الفلسطينية. واتهم أبو مطلق «حماس» بالوقوف وراء عملية التفجير التي وصفها بالجبانة، قائلا: إنها هدفت لاشاعة الفوضى في الشارع الفلسطيني. وأسفر الانفجار عن إلحاق أضرار مادية بالمبنى والمباني المجاورة غير أنه لم يؤد لوقوع أي إصابات.

واعلن مسؤول امني فلسطيني ان الحادث ناجم عن قنبلة زنتها ثلاثة كيلوغرامات تم تفجيرها عن بعد، في حين احتشد آلاف من كوادر «فتح» وأنصارها خارج المنزل مرددين هتافات ضد «حماس» ووصفوا الانفجار بأنه «غير إنساني وغير أخلاقي».

من جهته استنكر زياد أبو حية قائد كتائب الاقصى في المنطقة الشرقية لخان يونس الحادث، متهماً كوادر وافراد حركة «حماس» بالمسؤولية عنه، قائلا: إن كتائب الاقصى لا يمكن أن تقف موقف المتفرج أمام الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها كتائب القسام ـ الجناح العسكري لـ«حماس» ـ بحق كوادر وافراد من حركة «فتح». واعتبر أبو حية استمرار مثل هذه الاعمال بمثابة فتنة يقوم بها اعضاء «حماس» وكوادرها من أجل زعزعة الاستقرار الداخلي وفق قوله، داعيا حركة «حماس» للذهاب الى تشكيل الحكومة بدل «اثارة الفتن بين المواطنين». هذا، ويسود التوتر قطاع غزة خاصة المنطقة الشرقية في خان يونس منذ اعلان فوز «حماس» في الانتخابات، وشهدت المنطقة يوم الجمعة الماضي اشتباكات مسلحة بين عناصر من حركتي «فتح» و«حماس» اسفرت عن اصابة عدة مواطنين بجراح. من جهتها نفت حركة «حماس» أية علاقة لها بتفجير عبوة امام منزل مدير جهاز الامني الوقائي السابق، وطالب سامي أبو زهري أحد القادة البارزين في الحركة بتشكيل لجنة لمعرفة الجهة التي تقف وراء مجموعة من الحوادث المماثلة التي استهدفت عدداً من كوادر كتائب القسام. هذا، وحذّرت كتائب الشهيد عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة «حماس»، من المساس بقادتها وعناصرها، وذلك بعد محاولة اغتيال عدد من قادتها، تعرّضوا لعمليات إطلاق نار مؤخّراً في قطاع غزة. وقالت الكتّائب في بيان لها «إنه بعد محاولة الاغتيال الفاشلة للقائد عبد الهادي صيام، التي لم يمضِ عليها الكثير، يقدم بعض العملاء على محاولة اغتيال لمجاهدَيْن من كتائب القسام، وذلك في المنطقة الشرقية من محافظة خانيونس». وكان اصيب مساء الاثنين قائد كتائب القسام في خانيونس خالد أبو عنزة ومساعده بجراح بالغة في محاولة اغتيال نفذها مجهولون في منطقة عبسان شرق المدينة.

وقال بيان للقسام انه «مساء الإثنين تجاوزت سيارة من نوع سكودا بيضاء سيارة المجاهدين، أثناء توجههما لأداء صلاة العشاء، ومن ثم أطلقت النار عليهما، مما أدّى إلى إصابة القائد الميداني خالد أبو عنزة بجراح خطرة في الظهر، بينما أصيب المجاهد أسعد عابد بجراح في يده.

وتحدّث البيان عن أنّه تم «في حادث منفصل آخر، وفي مساء اليوم نفسه» (الاثنين)، قام مسلحون بإطلاق النار من سيارة تجاه المجاهد عز الدين أبو جزر في المنطقة الشرقية برفح، ولكنه لم يصب بأذى بفضل الله تعالى».

وشدّد البيان على أنّ الكتائب لن تسمح «للفئة المارقة بأن تمسّ بقادة ومجاهدي شعبنا، الذين أفنوا حياتهم في خدمة دينهم وشعبهم ووطنهم، وسنقطع تلك الأيدي الآثمة، التي تمتد إليهم بإذن الله تعالى». ويخيم التوتر على الاجواء بين الحركتين منذ عدة أشهر ويتحول هذا التوتر بين الحين والاخر إلى اشتباكات مسلحة حقيقية بين الطرفين. وفي ظل التوتر بين «فتح» و«حماس» في غزة قام ملثمون مجهولون الليلة قبل الماضية بإضرام النار في جمعية ابناء البلد بمدينة نابلس شمالي الضفة الغربية. وافاد شهود عيان ان عددا من الملثمين اضرموا النار في الجمعية الواقعة قرب مستشفى ناصر وسط المدينة ما ادى الى احتراق اجزاء كبيرة منها.

### القانون لا يلزمه بتكليف اكبر كتلة برلمانية بتشكيل حكومة

## توقع اولى جلسات البرلمان الجديد الاسبوع المقبل وعباس سيلقي خطابا سياسياً شاملاً

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية امس ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس يستطيع تكليف اي عضو في المجلس التشريعي لتشكيل الحكومة الجديدة لان القانون لا يشترط تكليف اكبر كتلة برلمانية ـ حماس ـ في المجلس بتشكيل الحكومة. وقال عضو المجلس التشريعي السابق عزمي الشعيبي ان عباس يستطيع ان يكلف اي عضو في المجلس التشريعي سواء كان من حزب الاغلبية او الاقلية لتشكيل حكومة.

واضاف الشعيبي ان القانون في المجلس يشترط فقط حصول رئيس الوزراء المكلف على ثقة المجلس، وقال ان جلسة المجلس الاولى يفترض ان تلتئم بعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية بأسبوع، على ان ينتخب الاعضاء رئيسا للمجلس ونائبا اول وثانياً وامين سر ومن ثم يؤدي الرئيس والاعضاء اليمين الدستوري بحضور رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يلقي خطابا في اليوم ذاته. هذا وتوقع حسن خريشة، عضو المجلس التشريعي المنتخب عن دائرة طولكرم، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي السابق، أن يعقد المجلس الجديد جلسته الأولى، لانتخاب هيئة مكتب رئاسة له، مكونة من رئيس ونائبين وأمين للسر، الأحد المقبل، وذلك حسب القانون الأساسي. وأوضح خريشة أن جلسة المجلس الأولى ستشمل، بالإضافة إلى انتخاب مكتب رئاسة جديد، استقالة جماعية لأعضاء المجلس المنتهية ولايته، وذلك من خلال صعود أعضاء هيئة مكتب الرئاسة: رئيس المجلس، روحي فتوح، والنائب الأول، خريشة، والنائب الثاني، غازي حنايا، وأمين السر، أحمد نصر، لإعلان هذه الاستقالة. وأضاف أنه وفي أعقاب إعلان الاستقالة، يصار مباشرة إلى انتخاب هيئة مكتب رئاسة جديد، من خلال اختيار لجنة للإشراف على الانتخابات، تقوم بدعوة أكبر الأعضاء سناً وهو عبد الفتاح دخان، من مخيم النصيرات، والفائز عن قائمة التغيير والإصلاح، وأصغر الأعضاء سناً وهو مشير الحبل «المصري»، الفائز عن القائمة ذاتها على دائرة شمال غزة، لاعتلاء المنصة، والإشراف على العملية الانتخابية. وذكر خريشة أن هذه الجلسة ستتضمن أيضاً أداء اليمين الدستورية لهيئة مكتب الرئاسة، ولأعضاء المجلس جميعاً، حيث سيلقي فيها الرئيس محمود عباس خطاباً سياسياً شاملاً، يتضمن الرؤية السياسية المستقبلية، وطبيعة العلاقات الفلسطينية داخلياً، وإقليمياً، ودولياً.

وحول كيفية عقد جلسة موحدة بين نواب الضفة الغربية وقطاع غزة، في حال تعثر ذلك، بسبب تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتهديداتها، بعدم السماح لنواب حركة «حماس» بالتنقل بين غزة والضفة، قال خريشة: كل شيء متوقع، وفي أسوأ الأحوال يمكن أن تلتئم الجلسة عبر نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة، «الفيديو كونفرنس»، في حال نفذت إسرائيل تهديداتها. واضاف ان هذا الائتلاف قائم على مبدأ خيار المقاومة وترسيخ ثقافة المقاومة من اجل صمود شعبنا خاصة ان كل القوى والفصائل شاركت في تحرير غزة من الاحتلال، وما جرى في غزة قد يتكرر في الضفة مؤكدا ان المقاومة تعرضت لضربات قوية وحماية المقاومين واجب على كل مواطن وشريف ومسؤول ومركزا على ان المقاومة تلك موجهة لاسرائيل وليس للداخل الفلسطيني. وكان خريشة كشف عن انه سيعمل خلال المجلس الجديد وفي اول جلسة على استدعاء وزير الداخلية اللواء نصر يوسف لسؤاله حول ممارساته والمؤسسة العسكرية خلال الانتخابات ودعا خريشة أي فرد من الاجهزة الامنية او تعرض للاساءة ليتقدم بشكوى ليثيرها خلال الاستجواب لوزير الداخلية.

### السلطة وفرت رواتب الموظفين للشهر الماضي الا انها ستتأخر بسبب الأزمة المالية

## لا رواتب للموظفين الشهر الجاري ما لم يتم دعم السلطة.. و«حماس» تتعهد بتخفيض رواتب اعضاء التشريعي

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية امس الاربعاء بانها استطاعت توفير رواتب الموظفين للشهر الماضي، ولكنها ستتأخر لعدة ايام، وذلك لتهدئة قطاع الموظفين الذين راج في اوساطهم عجز السلطة عن دفع رواتبهم بسبب فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية.

وقال وكيل وزارة المالية جهاد الوزير ان رواتب موظفي القطاع العام لشهر كانون الثاني (يناير) الماضي ستصرف ولكنها ستتأخر عدة ايام. واوضح الوزير ان هذا التأخير يعود للأزمة المالية الحادة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، مشيرا الى ان معاملات المواطنين المالية بعضها انجز والباقي قيد الدراسة.

واشارت مصادر في وزارة المالية بان الوزارة لن تتمكن من دفع رواتب الموظفين لشهر شباط (فبراير) الجاري اذا ما عرقلت الدول المانحة وصول مساعداتها للشعب الفلسطيني بسبب فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية وامكانية تشكيلها للحكومة المقبلة. وشدد جهاد الوزير على ان الدول المانحة اوقفت منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الدعم للسلطة، وان وزارة المالية «تعالج المشكلة كل شهر بشهر ضمن الامكانيات المتاحة».

ومن جهته قال أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني المستقيل سمير حليلة: إنه من الصعب صرف رواتب موظفي السلطة في الموعد المحدد لهذا الشهر بسبب شح الموارد المالية لدى الخزينة، علماً بأن السلطة بانتظار تنفيذ دول عربية لوعود قطعتها بتقديم مساعدات عاجلة للخزينة، فضلاً عن الاتصالات الجارية مع الجانب الإسرائيلي لتحويل المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية.

وقال حليلة «نأمل أن نتمكن خلال الأيام القليلة المقبلة أن نغطي فاتورة الرواتب من مصادرها الرئيسية، أهمها المستحقات المالية للسلطة الوطنية على إسرائيل، إضافةً إلى مساعدة مالية وعدتنا بهادولة قطر الشقيقة تغطي جزءاً محدوداً من ميزانية الرواتب».

هذا وأكد مصدر رفيع في وزارة المالية، أن الحكومة الإسرائيلية أبلغت السلطة الوطنية الفلسطينية، رسمياً، تجميد تحويل عائدات الجمارك الفلسطينية إلى خزينة السلطة، تنفيذاً لقرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في جلستها الأسبوعية الاحد الماضي.

وقال المصدر المذكور «إن إسرائيل كان يفترض أن تحول 251 مليون شيكل ـ حوالي 54 مليون دولار ـ حتى نهاية كانون الثاني الماضي.

وأوضح أن جلسة المقاصة الشهرية بين الجانبين عقدت في موعدها يوم الخميس الماضي، وبلغت الحصيلة لهذا الشهر325 مليون شيكل ـ حوالي 3,70 مليون دولار ـ خصمت إسرائيل منها 74 مليون شيكل ـ حوالي 16 مليون دولار ـ لتسديد فاتورة المياه والكهرباء الفلسطينية، وبلغ صافي المقاصة 54 مليون دولار.

وبموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، الناظم للعلاقة الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية، تقوم إسرائيل بجباية الجمارك وضرائب أخرى، نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، على الواردات والمشتريات الفلسطينية من إسرائيل وعبرها.

وينص الاتفاق على عقد جلسة المقاصة بين الجانبين في يوم 26 من كل شهر، على أن يحول صافي المقاصة قبل نهاية الشهر نفسه، حيث يبلغ معدل عائدات المقاصة حوالي 50 مليون دولار شهرياً، ويتفاوت تبعاً لحجم المشتريات والواردات الفلسطينية من إسرائيل وعبرها في كل شهر. وتعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية اعتماداً أساسياً على عائدات المقاصة مع إسرائيل لتغطية رواتب موظفيها، كما أنه من شأن استمرار اسرائيل بوقف تحويل الاموال الفلسطينية مفاقمة العجز في الموازنة العامة المنهكة للسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي تقدر قيمته بحوالي مليار دولار لهذا العام.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة أيهود أولمرت، قال «يجب أن يكون واضحاً، أنه لن نحول أموالاً يمكن أن تمول اعتداءات إرهابية»، على حد تعبيره.

واعلنت وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني امس ان اسرائيل ستتخذ قرارا في الايام المقبلة حول تحويل الاموال المستحقة للسلطة الفلسطينية التي جمدت بعد فوز «حماس» في الانتخابات.

واكدت ليفني للاذاعة الاسرائيلية العامة قبيل توجهها الى القاهرة حيث تقوم بأول زيارة لها الى الخارج منذ تعيينها «سنتخذ قرارا حول نقل هذه الاموال في الايام المقبلة. نريد امهالنا بعض الوقت للتفكير لتحديد ما اذا كانت الشروط متوفرة لتحويل هذه الاموال».

وفيما يتعلق بتهديدات اسرائيل بعدم تحويل اموال المقاصة وتوقف الاوربيين عن دعم خزينة السلطة قال د. سعدي الكرنز رئيس لجنة الموازنة في التشريعي ان ذلك سينعكس سلبا على الانسان الفلسطيني واقتصاده وعلى المنطقة وسيذهب كل ما عملناه في العشرة اعوام السابقة وكانه لم يكن.

واشار الكرنز الى ان الفلسطينيين يعتمدون على المساعدات الخاجية قائلا «اننا نعتمد على المساعدات الخارجية لتراجع الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والتدمير والاغلاق الاسرائيلي اضافة الى منع العمال من الوصول الى اماكن عملهم وتجريف الاراضي وهدم المصانع والبيوت مما ادى الى تراجع نسبة الفرد من الناتج القومي حوالي50 %». وحول امكانية الاعتماد على الموارد الفلسطينية الذاتية قال الكرنز «ان هذا مستحيل لان مجموع المقاصة وهي مجموعة استحقاقاتنا من الضرائب التي تصلنا من اسرائيل بالاضافة الى الجباية المحلية لا يغطي بندا واحدا من مصاريف السلطة مثل الرواتب ومجموعها شهريا 96 مليون دولار».

واضاف الكرنز ان اوجه الصرف ليست الرواتب فحسب بل هناك النفقات التشغيلية والتي تصل الى 265 مليون دولار اضافة الى النفقات التحويلية التي تصل 630 ـ 650 مليون دولار، فالموازنة السنوية تصل الى 2 مليار و350 مليون دولار وهناك نفقات تطويرية مفترضة للعام 2006 تصل الى مليار و200 مليون دولار وبحاجة الى 950 مليون دولار لتغطية النفقات الجارية».

واضاف الكرنز اننا بحاجة الى الاستمرار في البرنامج الاستثماري حتى نعيد البناء ونعمل على خلق المناخ الاستثماري واعمار المناطق المحررة وبناء المطار والميناء واستثمارحقول الغاز على شواطئ غزة وهذا كله يعتمد على الدعم الخارجي بنسبة 100 % هذا وتتواصل الدعوات الدولية والعربية والمحلية، لكل من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية والحكومة الإسرائيلية، لعدم وقف المساعدات والمستحقات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعد فوز «حماس»، حيث تعتمد السلطة الوطنية بشكل أساسي على عائدات المقاصة مع إسرائيل لتغطية رواتب موظفيها. وفي ظل الازمة المالية الخانقة التي تعاني منها السلطة تعهدت «حماس» بانها ستعمل على تخفيض رواتب اعضاء المجلس التشريعي للتخفيف من الاعباء المالية.

وقال مشير المصري العضو الجديد في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس امس إن نواب حركته في المجلس سيعيدون النظر في الرواتب التي يتقاضاها المشرعون الفلسطينيون.

وأضاف المصري «ان حماس ستطرح مشروعا لتقليص راتب عضو المجلس التشريعي ليصبح 1500دولار بدلا من ثلاثة آلاف لاحداث تقارب بين مداخيل المواطنين الفلسطينيين».

وأضاف أن «رواتب الاعضاء أحد المواضيع التي سنبحثها كي نقلل الفوارق بيننا كفلسطينيين». ووجه المصري اتهامات لاعضاء المجلس التشريعي المنتهية ولايته بأنهم مرروا مؤخرا وبسرعة قانونا يتعلق بهم وبتقاعدهم إذ يقر للعضو تقاعدا مدى الحياة وبنسبة 100 % بالمئة من الراتب إذا انتخب لدورتين متتاليتين. واعتبر أعضاء التشريعي أنفسهم أنهم أمضوا دورتين كاملتين حيث انتخبوا عام 1996 واستمروا في مناصبهم حتى نهاية عام 2005 بسبب عدم إجراء الانتخابات بعد انتهاء ولاية المجلس.

## المستوطنون يقذفون الشرطة بالحجارة عند موقع استيطاني بالضفة الغربية

■ موقع عامونا (الضفة الغربية) ـ من جوناثان سول: أصيب أكثر من 160 شخصا امس الاربعاء في اشتباكات بين مستوطنين والشرطة الاسرائيلية بعد ان اصدر رئيس الوزراء الاسرائيلي المؤقت ايهود اولمرت أوامره بتفكيك جزء من موقع استيطاني غير مصرح به في الضفة الغربية. وفي مشاهد سادها العنف على غرار أسوأ مواجهات وقعت بين متطرفين يهود وقوات الامن خلال انسحاب اسرائيل من قطاع غزة قبل خمسة أشهر أمطر المستوطنون الشرطة التي كانت تستخدم الهراوات عند موقع عامونا بالطوب وعبوات زيت الطعام. وقال يزرائيل يتسحاقي الضابط المسؤول عن القوات التي تنفذ الاخلاء لاذاعة الجيش الاسرائيلي «على مدى سنوات عملي الطويلة في الشرطة الاسرائيلية.. لم أشاهد أبدا مثل هذا العنف ضد الشرطة».وقال المستوطن اوريت كاسبي عند موقع عامونا «لقد أعلنت الدولة الحرب على بعض مواطنيها». واستخدم أفراد شرطة مكافحة الشغب الذين كانوا يمتطون الخيول الهراوات لدفع حشد من عدة الاف أغلبهم من المتدينين الشبان بعضهم كان يعلق الاشرطة البرتقالية التي كانت ترمز لمقاومة الانسحاب من غزة الذي أيده معظم الاسرائيليين. ونقل موقع صحيفة (يديعوت أحرونوت) على شبكة الانترنت عن اولمرت قوله «عندما يقذفون الحجارة على رؤوس الشرطة وقوات الجيش فذلك يعني أنهم تخطوا خطا أحمر... لا يمكن أن تقبل دولة اسرائيل مثل تلك الاشياء».

ويستهدف اولمرت ازالة 24موقعا استيطانيا غير مصرح بها وفقا لتعهد منذ فترة طويلة من جانب اسرائيل لحليفتها الرئيسية الولايات المتحدة بموجب بنود «خارطة الطريق» للسلام التي ترعاها واشنطن. وفي عامونا حطمت الجرافات جدران تسعة مبان مبنية من الحجارة بعدما جرت الشرطة المحتجين من فوق اسطحها التي كانت محاطة بالاسلاك الشائكة. واستخدمت الشرطة رذاذ الفلفل ومدافع المياه ضد المستوطنين. واقام مسعفون مركزا للاسعافات الاولية استخدموه في اسعاف المحتجين وضباط الشرطة الذين أصيبت رؤوسهم بجروح. وكان هناك نحو60 شرطيا من بين اكثر من 160 مصابا.